

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

"مكانة بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي"

China's Eastern and Southern China Sea Position in China's Strategy for the Asia-Pacific Region

د. عبد القادر دندن

أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر

ملخص

تعتبر منطقة آسيا المحيط الهادي مجالا حيويا لصراع عدد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة و روسيا و الصين و حتى اليابان و أستراليا و فرنسا و بريطانيا، و دول الآسيان، نظرا لحيوية موقع المنطقة الرابطة بين كتل قارية متمثلة في القارة الآسيوية و الأمريكيتين و أوقيانوسيا، و تدرك الصين هذه الأهمية و لذلك تصنفها ضمن مجال مصالحها الإستراتيجية الحيوية، و أهم مجالات المصالح الصينية هناك تتمثل في بحري الصين الشرقي و الجنوبي، إذ لا إمكانية لرسم معالم آسيا المحيط الهادي بدون حسم النزاعات في هذين البحرين، ففي كل بحر منهما تمتلك الصين مصالح إستراتيجية و اقتصادية كبيرة، و هي فاعل أساسي في لعبة التموضع الإستراتيجي هناك.

Abstract

Abstract: The Asia Pacific area is a vital scope of struggle between some great powers like, The U.S.A, Russia, China even Japan, Australia, Great Britain, France and Tha ASEAN countries, this area connect between three continental blocks like Asia, The North and the South America and The Oceania, China realise this importance ; this is why China classified the area inside the sphere of their vital strategic interests, especially in the South China sea and the East China sea .

مقدمة:

تطل الصين على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي و البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي و جميعها بحار ذات أهمية إستراتيجية، و ذات خصائص مؤثرة في أمن الطاقة الصيني بفضل ما تختزنه من احتياطيات نفطية و غازية من جهة، و بسبب كون مياهها جزءا من الطرق البحرية التي تمر عبرها إمدادات النفط الصينية القادمة من إفريقيا و الشرق الأوسط شرقا و من أمريكا اللاتينية و الشمالية و الكاريبي غربا، و هي أيضا بحار ذات أهمية حيوية في طرق نقل السلع الصينية المصدرة للخارج و القادمة منه، و محل انتشار القوات البحرية الصينية، و قوات دول مجموعة الآسيان التي للعديد منها تاريخ نزاعي مع الصين، ناهيك عن القوات البحرية الأمريكية و أسطولها في المحيط الهادي، الذي يمثل أكبر هواجس الصين الإستراتيجية في منطقة آسيا المحيط الهادي.

و لكن بحري الصين الشرقي و الجنوبي بالخصوص يعدان حجر الزاوية في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، بالنظر لعدد من المعطيات الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية المتعلقة بعوامل الطاقة و طرق النقل البحري و الانتشار العسكري و الثروات الاقتصادية و الممرات التجارية و النزاعات البينية و متعددة الأطراف.

و تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية و موقع بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، و الرهانات الجيوسياسية الصينية في كلا البحرين، و أهم مظاهر و أطراف النزاع في كلا البحرين بين الصين و القوى الآسيوية المجاورة، كل ذلك ضمن إشكالية عامة تتمثل في تحليل مدى أهمية بحري الصين الشرقي و الجنوبي في رسم و توجيه الإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا المحيط الهادي.

أولا- بحر الصين الشرقي.. كل الطرق تؤدي إلى اليابان:

يعد بحر الصين الشرقي جزءا مما يسمى في أدبيات الجيوبوليتيك بمنطقة آسيا المحيط الهادي، و هو مرتبط بالصين تاريخيا و من حيث التسمية من جهة، و من حيث المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية من جهة أخرى، خصوصا مع موقعه الذي يجعله منطقة عازلة بين الصين و عدوها التاريخي اليابان.

يغطي هذا البحر الذي يعد جزءا من المحيط الهادي مساحة قدرها 1.249.000 كم^2 (482.000 ميل مربع)، تحده من الشرق جزيرتا "كييوشو" و "ريوكيو" اليابانيتين، و من الجنوب تايوان، و من الغرب الصين و باقي القارة الآسيوية، يربطه مضيق تايوان ببحر الصين الجنوبي ، و يتصل ببحر اليابان عبر مضيق كوريا، و ينفتح شمالا على البحر الأصفر، و الدول المطلة عليه هي اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان و الصين، يصب فيه نهر اليانغتزي، و يضم عددا من الجزر و الأرصفة أو الحيدات و الصخور،

و أهمها جزيرة "سينكاكو" أو "دياويو" و جزيرة "تونغ"، و مجموعة من الحيدات أو الأرصفة البحرية في شماله مثل صخور "سوكورتا" و التي تسمى أيضا "سويان" أو "إييودو"، و صخور "هوبيجياو" و صخور "ياجياو"[1]

دخلت الصين في نزاع مع اليابان في بحر الصين الشرقي، و هو ما جعل التوقعات تنصب حول تحوله إلى نقطة ساخنة في منطقة آسيا المحيط الهادي، و رغم أن عدد الدول صاحبة الإدعاءات في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إلا أن المنازعات القائمة في هذا البحر أصبحت محل اهتمام دولي و اكتست حالة من التعقيد تماثل تلك الموجودة في بحر الصين الجنوبي، و توجد الجزر الخمس و الأرصفة البحرية الثلاث التي تنتشر عبر بحر الصين الشرقي محل إدعاءات متضاربة بين الصين و اليابان أساسا و تايوان بدرجة أقل.[2]

و يتم النزاع في بحر الصين الشرقي بين اليابان و الصين خصوصا (مع وجود مطالب لكوريا الجنوبية و تايوان و لكنها أقل شأنا و حدة)، و يتمحور حول سلسلة جزر "سينكاكو" أو "دياويو" المتشكلة من خمسة جزر غير مأهولة و ثلاثة صخور جرداء، تقع على مسافة حوالي 120 ميل بحري من تايوان، و 200 ميل بحري من جنوب غرب "أوكيناوا" اليابانية، و 200 ميل بحري شرق مقاطعة "فوجيان" الصينية، تقع جميعها في حافة الجرف القاري لبحر الصين الشرقي قبالة "أوكيناوا" في الجنوب... و تبلغ مساحتها الإجمالية 7 كم^2، و تمتاز المنطقة بغناها كمنطقة لصيد الأسماك، و يتوقع أن تكون موطنا غنيا بالمخزونات النفطية و الغازية، إضافة إلى موقع الجزر الإستراتيجي على مشارف طرق النقل البحرية في بحر الصين الشرقي.[3]

و تتعزز أهمية البحر بالمعلومات و التقارير المتداولة بشأن توفر مياهه المحيطة بتلك الجزر على مخزونات نفطية و غازية، رغم أنها تعتبر مخزونات متواضعة مقارنة بحجم الاستهلاك الصيني و الياباني... و تتضارب التقديرات بخصوص مخزونات المنطقة الطاقوية، فبينما تذهب التقديرات الصينية إلى أن المنطقة تختزن ما مقداره 160 مليار برميل من النفط، بينما تتراوح مخزونات الغاز الطبيعي ما بين 175 و 210 تريليون قدم مكعب.[4]

و لكن مقارنة بالتقديرات الصينية المتفائلة بخصوص المخزونات النفطية و الغازية، تشير تقارير "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" إلى احتواء بحر الصين الشرقي على احتياطيات نفطية ما بين 60 و 100 مليار برميل... و تدعي كل من اليابان و الصين السيادة على هذه الجزر و تختلفان حتى في

تسميتها، فبينما يطلق عليها اليابانيون تسمية "سينكاكو" (Senkaku)، يسميها الصينيون "دياويو" (Diaoyu)، و قد اجتذبت الأهمية الجيوستراتيجية و الجيوبوليتيكية للمنطقة لاعبين آخرين أمثال الولايات المتحدة و تايوان- يسمي التايوانيون تلك الجزر "تياويوتاي".[5]

و يسوق كل من طرفي النزاع الرئيسيين مجموعة من الحجج و البراهين التاريخية و الجغرافية و القانونية للتدليل على أحقية كل منهما بفرض السيادة على تلك الجزر، حيث تقول الصين بحقها في تلك الجزر بالعودة إلى التاريخ الذي يثبت – حسب الصينيين- أن المنطقة جزء لا يتجزأ من الصين، حين ألحقت سلالة "مينغ" تلك الجزر بأقاليمها البحرية عام 1403، و ذهبت سلالة "كينغ" أبعد من ذلك عندما وضعت تلك الجزر تحت سيطرة "تايوان" التي كانت آنذاك جزء تابعا للإمبراطورية الصينية.[6]

أما اليابان فترى أن تلك الجزر كانت غير مأهولة اعتبرتها "أرضا لا مالك لها"، و طالبت بها عام 1895 كجزء من مجموعة جزر "نانسي شوتو" الجنوبية الغربية، و ألحقت تلك الجزر بأقاليمها بموجب اتفاقية "شيمونوسكي" التي أنهت الحرب اليابانية الصينية عام 1895، و لكن الصين تنظر لتلك الاتفاقية على أنها جزء من الاتفاقيات غير العادلة التي فرضت عليها من طرف القوى الأجنبية، بنفس الطريقة التي خضعت بموجبها تايوان لليابان في وقت مضى.[7]

و بعد اتفاقية سان فرانسيسكو 1951 بين اليابان و الحلفاء، تم وضع الجزر تحت السيطرة الأمريكية بطريقة "غير قانونية" حسب الصينيين... و في عام 1971 وافقت الولايات المتحدة على إعادة الجزر المتنازع عليها لصالح اليابان (و تم تنفيذ ذلك عام 1972)، و هو ما اعتبرته الصين غير قانوني و غير جائز، و وصفت اتفاقية سان فرانسيسكو بأنها "خطة الغرفة الخلفية" التي منحت الجزر لليابان بالتزامن مع إعادة جزر "أوكيناوا" لسيادة طوكيو، و اعتبر وزير الخارجية الصيني في ديسمبر 1971 الاتفاقية بأنها "غير قانونية مطلقا".[8]

و للنزاع بعد قانوني كذلك، فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يحق لأية دولة ساحلية أن تكتسب "منطقة اقتصادية حصرية أو خالصة" (EEZ) تمتد 200 ميل بحري انطلاقا من ضفافها أو سواحلها، و في هذه الحالة تتقاطع المطالبات الإقليمية البحرية الصينية و اليابانية في بحر الصين الشرقي (تتقاطع مطالبات الطرفين على مساحة 81000 ميل مربع)، فالصين تطالب بالمنطقة المتنازع عليها من المحيط لكونها جزءا من منطقتها الاقتصادية الخالصة ما دامت تعتبر امتدادا طبيعيا للجرف القاري الصيني، و تطالب اليابان من جهتها بالمنطقة البحرية المتنازع عليها بحكم كونها ضمن منطقتها

الاقتصادية الخالصة، على أساس وجودها ضمن نطاق الـ 200 ميل بحري (350 كم) من الساحل الياباني[9].

و تتباين تأويلات كل طرف لمواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الخاصة بترسيم الحدود البحرية و تطبيقها على بحر الصين الشرقي، حيث اقترحت اليابان ترسيم الحدود البحرية بين البلدين استنادا للمادة 57 من قانون البحار التي تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميل بحري، و بما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز 400 ميل بحري فقد رسمت اليابان من جانب واحد خطا حدوديا على مسافة متساوية من ساحلي البلدين، و هو الأمر الذي رفضته الصين التي طالبت بترسيم الحدود بينهما وفقا للمادة 76 فقرة 5 أي على أساس "الامتداد الطبيعي للجرف القاري"، و هو ما سيسمح للصين باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميل بحري، و هي المسافة التي يمتد عليها جرفها القاري و هو ما ترفضه اليابان بدورها[10].

و يسعى كل طرف لضم تلك الجزر لمنطقته الاقتصادية الخالصة للاستفادة من المزايا الاقتصادية، المتمثلة خصوصا في الاستحواذ على المخزونات المعدنية و النفطية و الغازية المتركزة حول مياه تلك الجزر، و من الناحية الإستراتيجية إذا امتلكت اليابان تلك الجزر فسيكون بإمكانها فرض نظم استطلاع و رقابة بحرية و جوية، و نصب قواعد مضادة للسفن و صواريخ الجو على الجزر، و بقيامها بذلك سيكون بإمكانها فرض حصار على الموانئ و الطرق الجوية القادمة من شمال تايوان، و وضع مناطق مثل "فيزهو" و "وينزهو" و "نينغبو" في البر الصيني في مجال الرادارات اليابانية، و ستكون الصين قلقة للغاية بسبب أي تحرك لليابانيين إذا قرروا المضي قدما في هذا المخطط، لأن بناء قواعد عسكرية و نشر أسلحة ثقيلة على الجزيرة سيطرح تهديدا جديا للدفاع و الأمن الصيني[11].

و يبدو أن المواجهة العسكرية في خريف 2005، قد ذكرت الصين و اليابان بخطورة أي تصعيد حول ثروات بحر الصين الشرقي، و دفعهم ذلك للبحث عن طرق لإدارة النزاع، و قرر الطرفان وضع القضايا الخلافية جانبا مثل مسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، و مسألة فرض السيادة على جزر سينكاكو / دياويو، و ذلك من أجل التفاوض حول التطوير المشترك للموارد في المنطقة موضوع النزاع، و توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص في جوان 2008[12].

و قد خرج الاتفاق بما عرف "إجماع مبدئي" (principled Consensus) بين الصين و اليابان حول بحر الصين الشرقي، و الذي وضع ضمن أهدافه الأساسية جعل ذلك البحر "بحر سلام و تعاون و صداقة"، و دفع التعاون المشترك في تطوير موارد المنطقة نحو الأمام، بإنشاء منطقة تطوير مشتركة، و الترخيص للشركات اليابانية بالاستثمار في حقول الغاز (شانكسياو / شيراكابا) وفقا للقانون الصيني، و التفاوض من أجل وضع اتفاقية... و لكن التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق لم تتجسد عمليا بسبب

التأزم المفاجئ للخلاف الحدودي و الموقف السلبي للرأي العام في البلدين تجاه الاتفاق... و بعد أن تم الشروع في مفاوضات جديدة حول التطوير المشترك لحقول الغاز في جويلية 2010، جاءت حادثة إلقاء حرس السواحل الياباني القبض على سفينة صيد صينية قرب الجزر المتنازع عليها في سبتمبر 2010 لتقوض تلك الجهود[13].

و بمقابل تراجع مبادرات التعاون ازدادت وتيرة إضفاء الطابع الأمني و العسكري على كيفية التعامل مع النزاع، أين اقترح عدد من الخبراء الصينيين إنشاء "قوة حرس سواحل وطنية شبه عسكرية"... من أجل حماية أحسن للمصالح الوطنية في المياه الإقليمية الصينية، و منطقتها الاقتصادية الخالصة، و جرفها القاري... و مثل هذا الإجراء من شأنه أن يعزز الإدعاءات الإقليمية الصينية، و يثير استياء و توجس جيرانها من جهة أخرى، أما اليابان فدافعت عن شرعية الدوريات التي تقوم بها، و اعتبرت محاولات الصين طرد دوريات حرس السواحل و الطائرات و السفن اليابانية غير مقبولة، و في مارس 2012 أقرت الحكومة اليابانية مراجعة قانون حرس السواحل و قانون ملاحة السفن الأجنبية عبر المياه الإقليمية و المياه الداخلية، و يمنح هذا التعديل لحرس السواحل السلطة اللازمة للتحكم في مناطق مثل جزر سينكاكو، و سلطة طرد السفن الأجنبية بدون تفتيشها، و تزويد الحرس بمعدات و أسلحة لتمكينها من الأداء الأمثل لمهامها، و تقوم دوريات حرس الحدود اليابانية حاليا بمراقبة المنطقة على مدار الساعة، بمساعدة وسائل المراقبة المنصوبة في تلك الجزر، و تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تتابع نماذج من الأفعال و ردود الأفعال التي يمكنها أن توقع الدوريات البحرية للطرفين في مواقف احتكاك أكبر و أكثر خطورة[14].

و رغم أن النزاع حول تلك الجزر في بحر الصين الشرقي قد خمد لبعض الوقت، لكنه عاد للبروز مجددا بوقوع حادثين سنة 2012، تمثل الأول في نزول 24 وطنيا صينيا على الجزر المتنازع عليها في 24 مارس 2012، و ثانيها تحرك اليابان في 11 سبتمبر 2012 لشراء و تأميم ثلاثة من بين الجزر المتنازع عليها[15].

و يساهم العامل القومي في شحن النزاع و إعطائه بعدا وطنيا و سياديا و تاريخيا مرتبطا بالذكريات المريرة التي عايشها الصينيون خلال سنوات الغزو الياباني لمنشوريا، و قد عكست المظاهرات الحاشدة و الشعارات التي رفعها المتظاهرون حالة الاحتقان و ارتفاع حدة الاعتزاز القومي خاصة لدى الصينيين... و قبل حادثة سبتمبر 2012 قام في منتصف شهر أوت 2012 عدد من القوميين الصينيين بالإبحار نحو الجزر لدعم الإدعاءات الصينية فيما يخص ملكيتها لتعتقلهم السلطات اليابانية، و بعدها بمدة قصيرة قام 150 قوميا يابانيا بالاتجاه نحو الجزيرة التي قام 10 منهم برفع العلم الياباني عليها[16].

و توالت الأحداث بعدها لتبلغ ذروتها في سبتمبر 2012، عندما أعلنت الحكومة اليابانية أنها اشترت ثلاثة من بين خمس جزر كانت تستأجرها من عائلة "كوريهارا" التي كانت بدورها قد اشترتها عام 1972 من عائلة يابانية أخرى ظلت تسيطر على الجزر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وبعد الإعلان عن الصفقة، التي بلغت قيمتها (26.18 مليون دولار أميركي) اشتعل الغضب في الصين... و على غير عادته فتح الحزب الشيوعي الحاكم في الصين الباب أمام التظاهر الحاشد في الشوارع ضد اليابان على نطاق غير مسبوق... كما حضّ متظاهرون السلطات الصينية على "إعلان الحرب" على اليابان، ونهب متظاهرون متاجر وهاجموا سيارات و مطاعم يابانية في خمس مدن صينية على الأقل و اقتحموا مصانع يديرها يابانيون[17].

إلا أن هنالك تخوف من أن تنشب حرب عرضية (Accidental war) بين الجانبين، بسبب التحليق الكثيف للطائرات النفاثة الصينية و اليابانية فوق بحر الصين الشرقي مما يمكنه أن يولد توترات ثنائية حادة، فالطائرات الصينية تحلق قريبا جدا من الجزر المتنازع عليها أين تجد الطائرات اليابانية باستقبالها، و يمكن أن تقع حوادث أيضا بسبب حوامات البحرية الصينية حيث اشتكت اليابان سابقا من قيام تلك الحوامات بمناورات وضعت سلامة إبحار السفن اليابانية على المحك[18].

و مع وصول إدارة "دونالد ترامب" للبيت الأبيض، زاد اهتمام واشنطن بمنطقة بحر الصين الشرقي بحجة تشديد الخناق على كوريا الشمالية و منع أي محاولة لكسر الحصار المفروض عليها، و هو ما ترى فيه الصين ذريعة لزيادة النفوذ الياباني هناك في مقابل تقليص الدور الصيني.

استهلت الولايات المتحدة في أكتوبر 2017 حملات مراقبة جوية فوق بحر الصين الشرقي لمراقبة و إعاقة أنشطة السفن المشتبه في انتهاكها للعقوبات على بيونغ يونغ، و قررت إدارة ترامب مطلع 2018 توسعة جهودها هناك من خلال حشد مزيد من الدول لتحقيق هذا الهدف، و أوردت صحيفة يابانية أن الولايات المتحدة و اليابان تخططان لترتيب اجتماع دولي لتشكيل هذا التحالف، و كان من بين المدعوين أستراليا و سنغافورة و كوريا الجنوبية و المملكة المتحدة[19].

ثانيا- بحر الصين الجنوبي.. السلام اللايقيني: يشكل بحر الصين الجنوبي بدوره جزءا من المحيط الهادي، ويقع في جنوب الصين غربي الهادي، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ويعد أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته المقدرة بـ 800 ألف كم^2(310.000 ميل مربع)، ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف "سندا"... و أطول الأنهار التي تصبّ فيه هي أنهار "اللؤلؤ" و "الأحمر"و "ميكونغ" و "تشاو فرايا"، و يُعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاماً بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي[20].

يحاذي هذا البحر العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية و قوة، و تمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة و مضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ و مضيق تايوان في الشمال الشرقي، و تتشكل المنطقة من مئات الجزر و الصخور و الأرصفة البحرية، و يقع أغلبها في جزر "سبراتلي" و "باراسيل"، و بالموازاة مع الاعتراف بدورها البارز كتقاطع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كذلك كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط و الغاز الطبيعي، و في حين أن بحر الصين الجنوبي أكبر من حيث المساحة من الخليج العربي و بحر قزوين، إلا أنه يتشابه مع المنطقتين في جانبين حساسين، و هما: كون ثرواته الباطنية موضوعا لمطالب و ادعاءات متشابكة و متعارضة من جهة، و كون الدول المعنية بهذه النزاعات البحرية تبدو مستعدة لاستعمال القوة العسكرية للدفاع عما تعتبره مصالح حيوية لها في هذه المياه[21].

و قضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، إذ تطالب الفليبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة منه، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي - في رأيها- الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر و المياه المحيطة به، ودخلت التوترات المستمرة منذ زمن طويل مرحلة جديدة، وبدأت أمواج التوتر تتلاحق في بحر الصين الجنوبي مع تنقيب الدول المتنازعة عن إمدادات للطاقة على عمق أكبر في المياه محل النزاع، في الوقت الذي تحشد فيه قواتها البحرية وتحالفاتها العسكرية[22].
و يلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، و أهم مصادر تزايد هذا التوتر هي:
- الطلب المتزايد على النفط و الغاز من الطبيعي أن يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.
-تزايد الإدعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار[23].

إذ يرجع النزاع جزئياً إلى أنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها كل هذه الدول، تستطيع كل من هذه الجهات السيادية المالكة أن تطالب بـ "منطقة اقتصادية خالصة أو حصرية" (Exclusive Economic Zone) عرضها 200 ميل بحري تمكنها من الاستغلال المنفرد لمصائد الأسماك والموارد النفطية إذا كان بوسعها المحافظة على حياة اقتصادية في هذه المناطق، وإلا فإن كل جهة سيادية مالكة تستطيع أن تطالب بما لا يتجاوز 12 ميلاً بحرياً فقط من المياه الإقليمية[24].

- تصاعد الروح القومية و الوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات و الشعوب، و في إدراكاتها و رؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود و السيادة.

- تزايد القدرات العسكرية الصينية و التي تحولت إلى عامل يؤثر على نبرة و حدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية[25].

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، و لكن الجزر الرئيسية الأربعة التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر "سبراتلي" و جزر "باراسيل" و جزر "براتاس" (Pratas) و قطاع "ماكليسفيلد" (Macclesfield)، و تعتبر قضايا السيادة على جزر "براتاس" و قطاع "ماكسفيلد" أقل حدة و أقل أهمية عمليا نظرا لقيمتهما المحدودة، و لكن النزاع على "سبراتلي" و "باراسيل" هو ما يلفت الانتباه أكثر[26].

و النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين الجنوبي تتمحور حول السيطرة على سلسلتين جزريتين، و هما سلسلة جزر "كسيشا" (The Xisha) باللغة الصينية أو المعروفة باسم "باراسيل" (Paracel) و سلسلة جزر "نانشا" (Nansha)أو المعروفة باسم "سبراتلي" (Spratly)، و تقع جزر "باراسيل" محل نزاع بين ثلاثة أطراف الصين و تايوان و فيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974، و في الجهة الأخرى تقع جزر "سبراتلي" محل إدعاءات بملكيتها من طرف الصين و ماليزيا و بروناي و الفيليبين و تايوان و فيتنام، و يحتل أغلب أصحاب هذه الإدعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، و تايوان 1، و الفيليبين 9، و ماليزيا 9، و فيتنام 27، و بروناي لا تحتل أية واحدة منها[27].

و يختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين و هما "رصيف لوويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و "ضفة ريفلمان"، أما الصين فهي صاحبة الإدعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي و باراسيل و معظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية... و يؤكدون أن جزر سبراتلي كانت جزءا مندمجا في الصين لقرابة ألفي سنة، و في عام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 11 خطا متقطعا غير محدد بدقة و أدعت أحقيتها بكامل الجزر الداخلة في نطاق تلك الخطوط، و تم مراجعة تلك الخطوط من طرف "زهو إينلاي" لتصبح تسعة خطوط تؤشر للمناطق ذات السيادة الصينية في المنطقة... بينما دخلت ماليزيا في حلبة المنافسة على تلك الجزر عام 1983 عندما أرسلت حوالي 20 رجلا من قواتها الخاصة لجزيرة "تيرومبا لايانغ لانغ"... و هي تحتل حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية، و تطالب الفيليبين بالسيادة على 8 جزر ضمن سلسلة سبراتلي و ليس بالسلسلة كاملة، و تبني إدعاءاتها على قاعدة جغرافية، في الوقت الذي تبني فيه تايوان

إدعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقا من المبادئ الخمسة لسنة 1993 المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، و التي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي... و تسيطر تايوان على جزيرة "إيتو آبا"، و تطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضا كل من الصين و فيتنام و الفيليبين[28].

و تمتد المطالبات الفيتنامية إلى عهد سلالة "نغويين"، و إلى أدلة (خرائط) مؤيدة لتلك المطالبات التاريخية، و تدرج فيتنام إدعاءاتها كجزء من انفصالها عن فرنسا و المطالبات الفرنسية بالسيادة على جزر سبراتلي عام 1933، و كانت اليابان قد أعادت تلك الجزر للفرنسيين بعد الحرب العالمية الثانية... كما تعتمد مختلف الأطراف المتنازعة في إدعاءاتها بالسيادة على تلك الجزر بمبدإ "الأرض التي لا مالك لها"(Terranullius)[29].

و يعتبر عامل النفط عنصرا مفجرا للنزاعات في بحر الصين الجنوبي، فقد كانت النزاعات في هذه المنطقة هادئة لقرون عدة، و لكن تلك النزاعات تأججت على خلفية أزمة النفط 1973 (عندما قامت الدول العربية بحظر بيع النفط للدول الغربية التي أيدت إسرائيل في حربها ضد العرب)، مع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات باطنية محتملة من النفط و الغاز الطبيعي[30].

و بغض النظر عن اختزان المنطقة للنفط و عن حجم تلك المخزونات، تكتسي مجموعة جزر سبراتلي أهمية بالغة بفضل موقعها، فهي تشغل عمليا وسط بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر خط مواصلات يستعمل من طرف جميع الدول البحرية سواء للعبور العسكري و المناورات أو للتجارة، و تعطي التدفقات و الوضعية السياسية في المنطقة الشرقية لآسيا دلالة إضافية للبقاء الدائم للأطراف التي تمتلك مناطق في تلك السلسلة الجزرية[31].

إذ لم تقتصر جهود الأطراف المتنازعة لإثبات سيادتها على تلك الجزر على الطرق السلمية و الدبلوماسية و الدعاية الإعلامية فقط، بل تعدتها إلى حالات من الأعمال و الصدامات العسكرية التي اختلفت في حدتها و في طبيعتها و هوية الأطراف المشاركة فيها، و هي حالات مثيرة للقلق و تنبئ بتطورات سريعة و خطيرة مستقبلا رغم أنها لم تصل إلى درجة الحرب الشاملة و المدمرة لحد الآن (و تفيد دراسة "ديفيد وينسك" (David Weincek) و "جون بايكر"(John Baker) أن أهم الدوافع نحو مواجهة عسكرية حول جزر سبراتلي تتمثل في:

-الغزو الزاحف: هو الاحتلال الفعال و الدائم للجزر و الأرصفة ضمن سبراتلي، لتعزيز الإدعاءات بالسيادة على تلك المناطق.

- نشاطات الاستكشاف و الاستغلال: و المقصود هنا قيام مختلف الأطراف لعمليات استكشاف من جانب واحد للجزر و اقتناص الثروات الطبيعية،و المصالح النفطية في سبراتلي واسعة جدا و القيام بمثل تلك السلوكات الفردية يمكن أن تنتج عنها استجابات عسكرية.

- الدوريات العنيفة: و هي تتم غالبا من طرف الصين و فيتنام كتحرشات و احتجاز لمراكب صيد و سفن مدنية تابعة للمدعين الآخرين، و مثل هذه التحرشات هي الوسيلة الأسهل لتوليد ردود فعل عسكرية.

- انتشار مسلح: مع الانتشار العسكري المتزايد للقوات العسكرية لمختلف الأطراف ذات المطالبات الإقليمية في جزر سبراتلي تصبح المنطقة أقرب ما يكون إلى حدوث مواجهات مباشرة، فعندما تكون فرق عسكرية من دول مختلفة قريبة من بعضها البعض، يكون حدوث أي سوء تفاهم أو حتى أحداث بريئة و غير مقصودة عرضة لسوء التأويل و تدفع نحو تحرك مسلح[32].

و لجزر سبراتلي أيضا قيمة إستراتيجية أيضا، فمع قرب نهاية القرن العشرين ذهب أحد المحللين العسكريين اليابانيين إلى أن الدولة التي تسيطر على جزر سبراتلي ستكسب هيمنة إقليمية في الألفية الجديدة... و تمثل الإدعاءات الصينية المسائل الأكثر أهمية التي ستحدد القضايا الدولية في الألفية الجديدة، و توجد الصين في أحسن رواق من بين جميع المطالبين الآخرين لتصبح القوة الأولى في آسيا بدون منازع[33].

و من المعلوم أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي و بصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين و مناوراتها الأمنية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأمة الأكثر عدائية في عسكرة سبراتلي، و استعملت عدد من الجزر التي تسيطر عليها لحسابات خاصة، و لاستعراض تكتيكات قوة لتأكيد شرعية حيازتها لهذه الجزر... و بتوظيفها للنزعة القومية و الوطنية كعامل و عنصر دعم لسياسات النظام السياسي في بكين، فهي تربط السياسة و الفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية في آسيا... و من المهم التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، و بقية أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، و تطورها العسكري، و رغبتها المتزايدة في الهيمنة، بالتزامن مع الحاجة لموازنة المخاطر المتعلقة بانقطاع شحنات النفط، و التكاليف الناجمة عن نشوب أي نزاع[34].

و قد دخلت الصين كطرف رئيسي في الصدامات العسكرية التي شهدتها المنطقة، و أخذت التوترات في بحر الصين الجنوبي عموما و في جزر سبراتلي خصوصا بعين الاعتبار في الإستراتيجية الأمنية و العسكرية الصينية، و هذا إلى جانب مناطق التوتر التقليدية في مضيق تايوان و شبه الجزيرة الكورية، حيث صرح أحد الخبراء العسكريين الصينيين "شين دينقلي" (Shen Dingli): "عندما تغلق جبهة تايوان، يمكننا التوجه نحو بحر الصين الجنوبي"[35].

و بينما كان الاعتقاد السائد في مختلف الأوساط أن الصدامات العسكرية الصينية في جزر سبراتلي ستبقى محصورة مع فيتنام، فاجأت الصين الجميع عندما قامت عام 1995 بالاستيلاء على ما يعرف بـ "رصيف الأذى" (Mischiefreef) التابع للفيليبين في جزر سبراتلي، و هو ما يشكل سابقة من نوعها لكون احتلال هذا الرصيف يعتبر المرة الأولى التي تتحدى فيها الصين عسكريا عضوا في "آسيان" بسبب نزاع حدودي[36].

لقد أجبرت حادثة "رصيف الأذى" عام 1995 دولا كثيرة في المنطقة و دولا أخرى لها مصالح هناك، على إعادة تقويم سياساتها المتعلقة بالصين و بحر الصين الجنوبي، فحتى ذلك الوقت كان كثير من المحللين الغربيين يعتقدون أن الصين ستحصر استخدامها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام، و أنها ستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، غير أن الصين بدخولها بالقوة إلى منطقة دولة عضو في "آسيان"، إنما أعطت مؤشرا على أنها لن تكون ملزمة بمثل هذه التقييدات، و بالرغم من أن الصين كانت حذرة نسبيا في استخدامها للقوة مذاك، فقد استمرت في إقامة المراكز العسكرية المتقدمة في جزر سبراتلي، و في نشر سفنها الحربية في المناطق التي تدعي الحق فيها دول "آسيان"... و لذلك ثمة قليل من الشك بأن الصين تعتبر استخدام القوة العسكرية بمثابة خيار عملي في سعيها لتحقيق المصالح القومية الحيوية[37].

و أكدت الصين على عزمها استعمال القوة لإثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها، من خلال إصدار اللجنة القانونية لمؤتمر الشعب الوطني و هي أعلى هيئة تشريعية عام 1992، لتشريع يؤكد السيادة الكاملة للصين على أرخبيل سبراتلي، و هو الإجراء المعروف باسم "قانون المياه الإقليمية و مناطقها المتنازع عليها"، و الذي أكد على أحقية الصين في السيادة الكاملة على جزر سبراتلي و باراسيل، و أهم ما في هذا القانون أنه رخص لجيش التحرير الشعبي استعمال القوة إن لزم الأمر للدفاع عن الجزر ضد أي هجوم أو احتلال أجنبي[38].

و في هذا السياق أيضا من الضروري الإشارة للعسكرة المتزايدة للنزاع من طرف الصين، و ذلك بالخصوص من خلال امتلاك القوة العسكرية التي تسمح لها بتعزيز مطالباتها الإقليمية، و تدخل الرغبة الصينية في تطوير قوة بحرية في إطار سعيها لتوسيع قوتها القاعدية... و هو ما أشعل حرب تسلح لدى جيرانها، إذ بدأت الدول المجاورة لها بدورها في زيادة خياراتها العسكرية، و النزاع حول سبراتلي يمكن أن تنجر عنه تأثيرات غير مرغوبة من خلال انتشاره ليشمل وضعيات متوترة أخرى مع الدول المجاورة و يخلق سباق تسلح في آسيا[39].

و زيادة القوة الصينية لها تأثير أساسي على الحوار و المقترحات المقدمة لحل النزاع حول جزر سبراتلي، فأية اتفاقية تخص هذه الجزر و لا ترضي مصالح الصين ستفشل في مسعاها، و يمكن أن ينتج عنها نزاع مسلح يضم واحدا أو أكثر من الأطراف صاحبة الإدعاءات بالسيادة على المنطقة[40].

و لا يوجد لغاية الآن أي دليل على أن بكين مستعدة للتنازل عن ادعائها الحصري بالحق بكامل الأرخبيل أو التخلي عن استخدام القوة في حماية ممتلكاتها في عرض البحر، فمن الممكن إذا أن نتخيل سيناريو تؤدي فيه سلسلة من الصدامات الصغيرة إلى اشتباك عسكري أكثر ديمومة بين الصين و واحدة أو أكثر من الدول المدعية الأخرى، علاوة على ذلك فإن مثل هذا النزاع يمكن أن يعرض عبور السفن الدولية من خلال بحر الصين الجنوبي للخطر، مما يؤدي إلى التدخل المسلح من قبل اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية[41].

و تتدعم الإستراتيجية البحرية الصينية في المنطقة، بالتصورات الجديدة لأهميتها و دورها في منطقة آسيا المحيط الهادي ككل و جنوب شرق آسيا بالخصوص، و بأهميتها و دورها أيضا في ضمان سلامة و حماية طرق المواصلات البحرية هناك، فللصين طموحات كبيرة للحصول على وضعية مسيطرة في المنطقة و لو باستعمال القوة، للسيطرة على طرق أو خطوط المواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي، و السيطرة على مداخل مضيق ملقا و غيره من المضايق[42].

فمع التطورات الإستراتيجية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يركز على ما يحتويه هذا البحر من خطوط مواصلات بحرية (Sea lines of communication)، التي باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني و عاملا محددا في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي و بالتالي لأهدافها التنموية و الإستراتيجية، و حفاظ النظام الشيوعي الصيني على شرعية بقائه على رأس قيادة الأمة الصينية المنبعثة من جديد مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين[43].

فموقع المنطقة يسمح بالربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية ثقلا و حيوية في العالم، و هما:

* طريق شرق- غرب: الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادي.
* طريق شمال – جنوب: الذي يربط أستراليا و نيوزيلندا بشمال شرق آسيا.

و الكثير من الدول الآسيوية تعتمد بطريقة ما على استيراد و تصدير الموارد الحيوية الواقعة في مختلف أنحاء العالم، و تقريبا كل ما ينقل إليها من موارد يجب أن يشحن عبر بحر الصين الجنوبي نحو وجهته الأخيرة[44].

إن احتضان المنطقة لكل طرق العبور الحيوية و الموثوقة لنقل الطاقة إلى الصين من الشرق الأوسط و إفريقيا و مختلف أنحاء العالم، يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني من جهة، و كمصدر حساسية من جهة أخرى، فالمنطقة لا تحتوي فقط على ما يعرف بـ"نقاط الاختناق" أو "عنق الزجاجة" التقليدية لخطوط المواصلات البحرية، بل تمثل أيضا فرصا بديلة لطرق بحرية و برية لنقل و استيراد الطاقة... و كون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا و جنوب آسيا و غرب الباسيفيك، فقد ضمت كل طرق شحن و نقل واردات الطاقة الصينية من الشرق الأوسط و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، حيث هنالك حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا و مسطحات مائية في هذه

المنطقة، مثل: مضايق "سوندا"، "غاسبار"، "لومبوك"، "ماكاسار"، "مالوكو"، و بحر الصين الجنوبي، و أهمها على الإطلاق مضيق "ملقا".

و قد تحول بحر الصين الجنوبي في السنوات الحالية إلى واحد من بين أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحاما، حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي السنوي للسلع عبر مضايق ملقا و لومبوك و سوندا، و يمثل النفط و الغاز الطبيعي المسال و الفحم و الحديد أغلبية الشحنات العابرة. فأكثر من 100 ألف ناقلة للنفط و ناقلة للحاويات و سفن تجارية أخرى تعبر تلك المضايق سنويا، و تحمل ناقلات النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضايق يوميا، و يمر عبر مضيق ملقا لوحده أكثر من 9.5 مليون برميل من النفط يوميا[45].

و من بين جميع خطوط الملاحة و المواصلات البحرية و نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي، يبرز الاهتمام بشكل واضح في مختلف الدراسات الإستراتيجية بـ "مضيق ملقا" (Strait of Malacca) الذي يعد أطول طريق ملاحة بحري عبر مضيق، بربطه للمحيط الهندي عبر بحر أندمان في الشمال مع بحر الصين الجنوبي في الجنوب عبر مضيق سنغافورة، و رغم ذلك فهو يوفر أقصر طريق للسفن لتصل بين شرق آسيا و أوروبا، و بمتوسط عرض ما بين 11 و 200 ميل بحري ليس الطريق البحري في هذا المضيق دائما متسعا، إذ أنه في بعض الأجزاء من هذا المضيق لا يتجاوز عرض طريق الملاحة ميل بحري واحد، و بعض الأجزاء الأخرى في منطقة الملاحة في المضيق لا يتعدى عمقها 30 مترا[46].

ويبرز تقرير "جين شينغ" و "كيفين إيكس لي" المعنون بـ: "قانون بحري و سياسة من أجل أمن الطاقة في آسيا" أهمية مضيق ملقا بقولهما: "قرابة 50%من النفط الخام العالمي، و 66%من الغاز الطبيعي، و 40% من تجارة العالم تنقل عبر هذا الممر المائي الضيق"[47].

و تتخوف الصين من سعي الولايات المتحدة لدعم الدول المتنافسة معها على جزر بحر الصين الجنوبي، فهي تحث تلك الدول على زيادة وجودها في المنطقة لتأكيد حريتها في الملاحة رغم المطالبات الصينية... و بعد نشر الصين لصور تدل على عسكرتها للجزر الاصطناعية التي أنشأتها في سبراتلي، ازدادت التخوفات لدى الولايات المتحدة و حلفائها من سيطرة بكين على المجال الجوي و البحري في بحر الصين الجنوبي... و برزت قوى أخرى تؤكد على حرية الملاحة في المنطقة، مثل أستراليا التي زادت وتيرة دورياتها هناك، و انضمام دول أخرى مثل بريطانيا و فرنسا لذلك لكن دون دخول الـ 12 ميلا بحريا من المياه الإقليمية حول المناطق المتنازع عليها، و في أوت 2018 قامت الولايات المتحدة و اليابان بخطوة أقلقت الصين، و ذلك بسبب قيام قوات البلدين بمناورة ثنائية في بحر الصين الجنوبي... و تم تفسير ذلك بأنه نتيجة لتزايد القلق من محاولة الصين إعادة كتابة قواعد القانون الدولي العرفي في بحر الصين الجنوبي[48].

إن هذه الوضعية الإستراتيجية المعقدة في بحر الصين الجنوبي عموما و مضيق ملقا خصوصا، زادت من مكانة بحر الصين الجنوبي في البيئة الأمنية الآسيوية و العالمية، و في منطقة آسيا المحيط الهادي، و دفع ذلك بالصين للعمل على تثبيت وجودها في هذا البحر و محاولة السيطرة و فرض الرقابة على خطوط المواصلات البحرية فيه، و محاولة السيطرة على أكبر قدر ممكن من مخزوناته الطاقوية، و تحييد أي دور لقوى معادية لها هناك، سواء تعلق الأمر بالقوى الإقليمية مثل الهند و عدد من دول الآسيان، أو الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الحيوية هناك.

الخاتمة:

لم تكن التوقعات باعتبار قارة آسيا موطن أهم التطورات الإستراتيجية المنتظرة في القرن الحادي و العشرين محض تخمينات، بل استندت إلى عدد من المعطيات التحليلية المرتبطة بوقائع إستراتيجية تشهدها القارة منذ مطلع هذا القرن، و دراسة مكانة بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي تبرز العديد من التطورات التي تنبئ بميل كفة التوازنات الجيوسياسية من الغرب إلى الشرق، و أهم ما خلصت عليه هذه الدراسة:

- حيوية منطقة آسيا المحيط الهادي للقوة الصينية الصاعدة و دورها الحاسم في تحديد مستقبل الصعود الصيني إقليميا و عالميا، إذ يشترك في تفاعلات المنطقة عددا من القوى الديناميكية و المؤثرة إلى جانب الصين، مثل الولايات المتحدة و روسيا و اليابان و دول الآسيان و حتى أستراليا.

- يشكل بحري الصين الشرقي و الجنوبي مكونا جيوسياسيا هاما في استقرار منطقة آسيا المحيط الهادي، بالنظر لموقعها المسيطر على أهم طرق المواصلات البحرية العالمية، و اكتناز مخزونات طاقوية هامة، و دخول الدول المطلة على البحرين في نزاعات معقدة، و ادعاءات متضاربة متشابكة.

- ترتكز الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي على مدى قدرتها على تحقيق مكاسب اقتصادية و جيوبوليتيكية أمام منافسيها الإقليميين على البحرين المنسوبان للصين بشقيهما الشرقي و الجنوبي.

- بحر الصين الشرقي يشكل واجهة الصين على عدوها التاريخي اليابان، و الصراع على مجموعة الجزر هناك، هو امتداد لنزاع طويل ممتد تاريخيا، و هو أيضا عامل مؤثر في رسم الملامح المستقبلية لخريطة القوى و التوازنات الإستراتيجية هناك.

- في بحر الصين الجنوبي تتجلى صورة الصين كقوة إقليمية مصممة على بسط نفوذها في أهم ساحة تنافس جيوسياسي بالنسبة لها في القارة الآسيوية، فاعتمادا على مآلات النزاعات المشتعلة هناك لكسب موطئ قدم في جزر سبراتلي و باراسيل، تتحدد مدى قدرة الصين على تحويل قناعاتها

الجيوبوليتيكية إلى حقائق ميدانية، من خلال فرض منطقها التوسعي في تلك الجزر، و الاستحواذ على أكبر قدر من ثروات المنطقة، و منع الولايات المتحدة من استغلال هذه النزاعات و حالة التوجس لدى جيران الصين الإقليميين، لفرض تطويق أو سياسة احتواء تجاه الصين بخنقها اقتصاديا و عسكريا من خلال السيطرة على طرق المواصلات في المنطقة، و التي تمثل شريان الحياة للبر الصيني.

---

[1] **East China Sea.** From Wikipedia, the free encyclopedia, "http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea".

[2] Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In: "http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html".

[3] Ji Guoxing. Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement. IGCC-Policy Papers No. 19, California, October 1995. p. 11.

[4] Chris Acheson. "**Disputed Claims in the East China Sea**". An Interview with James Manicom, This interview was produced by the Japan-U.S. Discussion Forum, NBR's public email forum on Japanese affairs, ,July 25, 2011. In: "http://www.nbr.org/research/activity.aspx?id=159".

[5] Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea.** Op. Cit.

[6] Ibid.

[7] Ibid.

[8] Ibid

[9] Arthur S. Ding. "China's Energy Security Demands and the East China Sea: A Growing Likelihood of Conflict in East Asia?". The China forum quarterly: Volume 3, No. 3. November 2005. p. 36.

[10] عبد الرحمان المنصوري. "**الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص6. في:
"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm".

[11] Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

[12] Ibid. p. 115.

[13] Bonnie S. Glaser. "**Potential Flashpoints in the East China Sea**". In: Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One: The Yellow and East China Seas. Conference Report, May 2012. p. 37.

[14] Ibid. p. 39.

[15] Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

[16] James Woudhuysen. "**Big trouble in the East China Sea**". Monday, 3 September 2012. "http://www.spiked-online.com/site/article/12836/".

[17] **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. عن الجزيرة نت، 2012/9/17. في:
"http://www.aljazeera.net/news/pages/6c5ea8ed-708a-4588-8bfa-f3edf382571b

[18] Bonnie S. Glaser. Op. Cit. p. 40.

[19]مناورة خطرة.. هل يشعل ترمب حربا في بحر الصين الجنوبي؟ عن موقع ميدان، نقلا عن مجلة فورين أفارز الأمريكية، 9 مارس 2019. في: "https:midan.aljazeera.net"

[20]"بحر الصين الجنوبي". تقرير الجزيرة نت، 2012/9/26، في:
"http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110".

[21] Stephen J. Ruscheinski.**China's energy security and The South China Sea**. A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies". University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2002. p. 46.

[22]"بحر الصين الجنوبي". مرجع سابق.

[23] Robert Scher. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In: " www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf ".

[24]"بحر الصين الجنوبي". مرجع سابق.

[25] - Robert Scher. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In: " www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf".

[26] Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: "http://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

[27] TariqueNiazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006. P. 105.

[28] Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

[29] Daniel Livingstone. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2. p. 151.

[30] Pooja Theresa Stanslas.**The Spratly Dilemma: External powers and Dispute Resolution Mechanisms**. BiuletynOpiny, N° 34/ 2010, Warsaw, November 2, 2010. p. 3.

[31] Haydee B. Yorac." **The Philippine claim to the Spratly islands group**". PLJ volume 58 fourth quarter -05- Volume 57, .1983, p. 47. In:
"http://law.upd.edu.ph/plj/images/files/PLJ%20volume%2058/PLJ%20volume%2058%20fourth%20quarter%20-05-%20Volume%2057%20&%2058%201982%20-%201983%20Index.pdf".

[32] Daniel Livingstone. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2. p. p. 156, 157.

[33] Omar Saleem. The Spratly Island dispute: China defines The new millennium. 2000. p. p. 531, 532. In. "www.wcl.american.edu/journal/ilr/15/saleem.pdf ".

[34] Ibid. p. p. 157, 158.

[35] Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

[36] Michael A. Glosny. "**Stabilizing the Backyard:Recent Developments in China's Policy Toward Southeast Asia**'. In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (Eds). Op. Cit. p. 165.

[37] مايكل كلير. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسين. دار الكتاب العربي. بيروت. 2002. ص ص 142، 143.

[38] Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 52.

[39] Daniel Livingstone. Op. Cit. p. 157.

[40] Omar Saleem. Op. Cit. p. 532

[41] مايكل كلير. مرجع سابق. ص 143.

[42] Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm, November 2004. p. 30.

[43] Zhang Xuegang. "**Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability**". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007. p. p. 18, 19.

[44] Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 48.

[45] Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

[46] Mokhzani Zubir. "**The strategic value of the Strait of Malacca**". p. 2. In: "http://www.aspirasi-ndp.com/en/archive/ThestrategicvalueoftheStraitofMalacca.pdf."

[4747] Harnit Kang."**Maritime issues in South China sea**". IPCS Special report 76, June 2009, New Delhi. p. 1.

[48] **مناورة خطرة.. هل يشعل ترمب حربا في بحر الصين الجنوبي؟** مرجع سابق.